﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: 71]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

يـــومَ الجمع الأكبر ينجو مَنِ اتَّقى، ويسقط مَن غوى

ذكرتِ الآياتُ السَّابقةُ ما يقوله الإنسانُ عنِ البعث، وردَّت عليه بالدَّليل المنطقيِّ الَّذي لا يُردُّ، وقررَّت بالقسم والتّوكيد الحشرَ والجزاءَ، ثمَّ رجعت مِنَ الخصوص إلى العموم، فبيَّنت هنا أنَّ الجمعَ سيشهدون العرضَ الرّهيبَ لينجو المُتّقون، ويُعذَّبَ الظَّالمون، وستظهر أمورٌ، وتنكشف حقائقُ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَارِدُهَا﴾: (ورد) أصلٌ يدل على الموافاة إلى الشَّيءِ، وهو خِلافُ الصَّدَرِ، ويُقالُ: وردَتِ الإبلُ الماءَ تَرِدُهُ وِردًا، والوِردُ: وِردُ الحُمَّى؛ إذا أخَذَتْ صاحِبَها لِوَقتٍ[1] والوُرودُ أصلُه: قَصدُ الماءِ، ثمَّ يُستعمَلُ في غيره، يُقالُ: وردْتُ الماءَ أَرِدُ وُرودًا، فأنا وارِدٌ، والماءُ مَوروِدٌ، وقد أوردْتُ الإبلَ الماءَ، والوِردُ: الماءُ المُرَشَّحُ للوُرودِ، واستُعمِل في النَّار على سبيل الفظاعة، والوارِدُ: الّذي يتقدَّمُ القومَ فيَسقي لهم، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[2].

2) ﴿حَتْمًا﴾: "الحَتْم: القضاءُ المُقدَّرُ، والحاتِمُ: الغرابُ الّذي يُحتِّمُ بالفراقِ فيما زعموا"[3] والحاتِمُ: الَّذي يَقضي الشَّيءَ، فأمَّا تَسميَتُهُمُ الغُرابَ حاتِمًا؛ فمِنْ هذا؛ لأنَّهُم يَزعُمونَ أنَّهُ يَحتِمُ بالفِراقِ، وهو كالحُكمِ منهُ[4].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ورد).
(2) الرَّاغب، المفردات: (ورد).
(3) الرَّاغب، المفردات: (حتم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حتم).

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

لَمَّا ذَكَرَ التّنزيلُ الكريمُ انتزاعَ الَّذينَ هُم أوْلَى بالنَّارِ مِنْ بَقيَّةِ طَوائِفِ الكُفرِ عَطَفَ عليه أنَّ جَميعَ طَوائِفِ الشِّركِ يَدخُلونَ النَّارَ، دَفعًا لِتَوَهُّمِ أنَّ انتزاعَ مَن هوَ أشدُّ على الرّحمن عتيًّا هوَ قُصارى ما يَنالُ تِلكَ الطَّوائِفَ مِنَ العَذابِ، بأنْ يَحسَبوا أنَّ كُبَراءَهُم يَكونونَ فِداءً لَهُم مِنَ النَّارِ أو نَحوَ ذلكَ، أي: وذَلِكَ الانتزاعُ لا يَصرِفُ بَقيَّةَ الشِّيَعِ عَنِ النَّارِ، فإنَّ اللّه أوجَبَ على جَميعِهِمُ النَّارَ[1].

الدّنيا للإنسان دوراتٌ محدودةٌ، والآخرةُ عوداتٌ محمودةٌ أو مذمومةٌ

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالة الواو في قوله: ﴿وَإِن﴾:

الواو للعطف، عطفت جملة ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ على ما قبلها، وقد تكون للقسم، وقولُه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَسَمٌ، والواو تَقتَضيه، ويُفَسِّره قولُ النّبيِّ ﷺ: "مَنْ ماتَ له ثلاثٌ مِنَ الولد لم تَمَسَّه النَّارُ إلَّا تَحِلَّة القسم"[2].

خطاب شديدة اللّهجة يستدعي النَّظر والتَّأمُّل

بلاغة الاعتراض بجملة ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾:

هذه الجملة وما بعدها: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي﴾ مُعترِضةٌ بين قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ وجملة: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فبعد حشرِ المُنكرينَ المُكذِّبين، وإحضارِهم حول جهنّمَ، وانتزاع الأشدِّ عُتوًّا من كلِّ شيعة، وإصلائهم حول جهنَّمَ الّتي هي أَوْلى بهم، ذكَر ورودَهم النَّارَ لينجوَ المتّقون، ويهلكَ الظَّالمون، وبيَّن أنَّ الكافرين إذا تُليت عليهم الآياتُ ظنّوا أنَّهم أنجى الفريقين، وأنَّ مقامَهم ومَنزلَهم خيرٌ من مَنازِلِ المُتّقين، وفي هذا الاعتراض زيادةُ تقرير هول ما يكون فيه المُنكرون للبعث.

الكافرون إذا تُليَت عليهم الآياتُ ظنّوا أنّهم أنجى الفريقَين

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 145.
(2) السمين الحلبي، الدّرّ المصون: 7/ 622، 621.

الغرض مِنَ التّعبير بالالتفات في الآية:

لا تَحسَبوا أيُّها المشركون أنْ تَنفَعَكُم شَفاعَةُ شيَعِكُم أو تَمنَعَكُم عِزَّةُ شيَعِكُم شيئًا

الغرضُ مِنَ الالتفات في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ "إظهارُ مزيد الاعتناء بمضمون الكلام"[1]، "فالخِطابُ في ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ التِفاتٌ عَنِ الغَيبَةِ في قولِه: ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ و﴿لَنُحْضِرَنَّهُمْ﴾ عَدلٌ عَنِ الغَيبَةِ إلى الخِطابِ، ارتقاءً في المواجهةِ بالتَّهديدِ، حتَّى لا يَبقى مَجالٌ للالتِباسِ المُرادِ مِن ضَميرِ الغَيبَةِ، فإنَّ ضميرَ الخِطابِ أعرَفُ مِن ضميرِ الغَيبَةِ، ومُقتَضى الظَّاهرِ أنْ يُقالَ: وإنْ مِنهُم إلَّا واردُها"[2].

الغرض مِنَ التّعبير بأسلوب القصر:

ورودٌ مَحتومٌ، لا شبهةَ فيه ولا شكَّ في وقوعه

القصرُ في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قصرٌ موصوفٌ ﴿مِّنكُمْ﴾ على صفة ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قصرًا حقيقيًّا، طريقه النّفي والاستثناء، وهو قصر تعيين لتخليص المخاطَبين من شبهة الشَّكِّ في عدم ورود هذه النَّار، ولو مرورًا بها مع تعيُّن قصر الحُكم عليها، و﴿وَإِن﴾ هنا نافية بمعنى (ما) أو (ليس)، وهي داخلةٌ على الجملة الاسميّة والفعليّة، أمَّا ورودها هنا مع الجملة الاسميَّة فالتّقدير عليه: (والله ما أحدٌ ثابتٌ منكم إلَّا واردٌ جهنَّم).

مَرجِعُ كاف الخطاب في ﴿مِّنكُمْ﴾:

ورودُ النَّار مَوقِفٌ يُخيف البَرَّ والفاجر

الضّميرُ في قوله: ﴿مِّنكُمْ﴾ يجوز فيه أمران: **الأوّل:** أن يكون بمعنى ضمير الغَيبة (هم)؛ والمعنى: (وإنْ منهم)؛ أي: الكافرين؛ لاتِّصال الكلام بما قبله، **والثّاني**: أنَّ الضّميرَ للخطاب، والخطاب عامٌّ، والكلام مُستأنَفٌ، وعلى ذلك فلا يبقى بَرٌّ، ولا فاجرٌ، إلَّا ويَرِدُ النَّارَ.

الغرض من حذف متعلّق ﴿مِّنكُمْ﴾:

التّعميمُ إشعارٌ بالرّهبة

المتعلَّقُ محذوفٌ، وتقديره: (أحد)؛ والمعنى: (ما منكم أحدٌ ثابتٌ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 16/ 121.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 146.

إلَّا وهو يَرِدُ جهنّمَ)، والنّفسُ تذهبُ في تقدير المحذوف كلَّ مَذهَبٍ بما يُدخلُ عليها المهابَة والرّهبةَ، وفيه مِنَ الشّمول والعموم ما فيه.

المراد بالضّمير في ﴿وَارِدُهَا﴾، وأثره على المعنى:

ولو كان التّعبيرُ عنها بضمير الغَيبة ينبغي أن تكون حاضرةً في الذِّهن لنفرّ منها

إن عادَ الضّميرُ إلى جهنّمَ يكون المرادُ بضمير الخطاب في ﴿مِّنكُمْ﴾ النَّاسَ جميعًا، فقد ورد عَن أبي سُمَيَّةَ، قالَ: اختَلَفنا في الوُرودِ، فقالَ بَعضُنا: لا يَدخُلُها مُؤمِنٌ، وقالَ بَعضُنا: يَدخُلونَها جَميعًا، ثُمَّ نُنَجّي الَّذينَ اتَّقَوْا، فلَقيتُ جابِرَ بنَ عَبدِ اللّه، فذكَرتُ له، فقالَ - وأهوَى بأُصبُعِه إلى أُذُنَيه -: صُمَّتا إنْ لَم أكُنْ سمعْتُ رسولَ اللّه ﷺ، يقولُ: "لا يَبقَى بَرٌّ ولا فاجِرٌ إلَّا دَخَلَها، فتَكونُ على المُؤمِنِ بَردًا وسلامًا، كما كانَت على إبراهيمَ، حتَّى إنَّ للنَّارِ ضجيجًا مِن بَردِها ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾"[1]، وإنْ عاد الضّميرُ إلى الصّراط يكون المرادُ كلَّ النَّاس أيضًا، فينجو المؤمنُ، ويسقط الكافرُ، والرَّاجحُ الأوّلُ لسبق ذكره.

سرُّ التّعبير باسم الفاعل ﴿وَارِدُهَا﴾:

ورودٌ وبعدَهُ إمَّا نجاةٌ وحُسنُ مصير وإمَّا بقاءٌ وسوءُ مصير

الاسمُ في أصل استعماله دالٌّ على الثّبوت والدّوام والاستمرار، أمَّا الفعلُ فهو للدّلالة على التَّجدُّد والحدوث، والمرادُ: أن ورودَهم ثابتٌ مُستقرٌّ لا يتجدَّدُ، فإمَّا نجاةٌ وحُسنُ مصير، وإمَّا بقاءٌ وسوءُ مصير.

دلالةُ المجاز في ﴿وَارِدُهَا﴾:

مرور لرؤية مصير أهل النَّار ومآلهم فيها

استُعير الورودُ بمعنى الدُّخول أو المرور بورود الإبل مَواردَ المياه لتنهلَ منها، والقرينةُ عقليّةٌ لاستحالة الشّربِ حقيقةً؛ "إذِ الوُرودُ حَقيقَتُهُ الوُصولُ إلى الماءِ للاستِقاءِ، ويُطلَقُ على الوُصولِ مُطلَقًا مَجازًا شائِعًا، وأمَّا إطلاقُ الوُرودِ على الدُّخولِ فلا يُعرَفُ إلَّا أنْ يَكونَ مَجازًا غَيرَ مَشهورٍ، فلا بُدَّ لَهُ مِن قَرينةٍ"[2]، وفي الاستعارة

(1) الشّوكانيّ، فتح القدير: 3/ 433.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 145.

إشعارٌ بحَرِّ ذلك اليوم الّذي يكون فيه الورودُ، وهذا مِن هول القيامة وفخامة العقاب فيه.

سرُّ التّعبير بـ ﴿عَلَىٰ﴾:

ما لا يتطرَّقُ الخُلفُ إليه يجري مَجرَى الواجب

المرادُ بقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ﴾ أنَّه بمَنزِلة الواجبِ في تحتُّم للوقوع؛ إذ لا يجبُ على الله تعالى شيءٌ عند أهل السُّنَّة ﴿مَّقْضِيًّا﴾ قُضيَ بوقوعِه البَتَّةَ، فقد كان قَسَمًا واجِبًا، قيلَ: والمرادُ منه إنشاءُ القسم، وقيل: قد يُقالُ: إنَّ على ربِّك المقصودُ منهُ اليَمينُ، ويجوز أن يكون المرادُ بهذه الجملة القسمَ، كقولهم: عزمتُ عليك إلَّا فعلتَ كذا انتهى[1]، ووعد الله تعالى لَمَّا لم يتطرَّقِ الخُلف إليه جرى مَجرَى الواجب.

الغرض من تقديم شبه الجملة ﴿عَلَىٰ رَبِّكَ﴾:

التّقديم للتّخصيص؛ أي: عليه لا على غيره لقدرته ﷻ على أن يوردَهم، ثمّ يفصِلُ بين مُحسِنهم ومُسيئهم، ولا يقدر على ذلك أحدٌ غيره على الإطلاق، فخصَّ بذلك.

نكتة التّعبير باسم الرَّبِّ في غير الإنعام:

تعذيبُ المسيء نعمةٌ للمحسن وإشعارٌ له بالتَّمسُّك بالنّعمة

يُطلَقُ التّعبير باسم الرَّبِّ ﷻ في حالة النّعمة تذكيرًا بموجِدِها، والمُحسنِ بها ﷻ، وفي النّقمة؛ لأنَّ التّخويفَ منها نعمةٌ، وهنا إلفاتٌ للعقول بأنَّ الرَّبَّ الموجِدَ له ﷺ، المُحسنَ إليه بإنجاء أمّته مِنَ العذاب، هو كذلك الّذي يُعذِّبُ ويورِدُ، ثمّ يمنُّ على مَن أراد له النَّجاةَ فينجو، ويُبقي مَن يستحقُّ البقاء.

الغرض من تنكير الخبر ﴿حَتْمًا﴾:

الحتمُ قضاءٌ مقضيٌّ لا رجعةَ فيه، ولا تبديلَ، وفي التّنكير تهويلٌ وتخويفٌ من قضاء الله، وهو أردعُ للكفَّار والعصاة.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 16/ 122.

سرُّ التّقييد بالوصف: ﴿مَّقۡضِيًّا﴾:

الله تعالى عالِمٌ سلفًا بما يستحقُّه الواردون

الوصف بـ ﴿مَّقۡضِيًّا﴾ هنا من باب الإيغال، فلمَّا قال ﷻ: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمًا﴾ فقد تمَّ المعنى المراد بأنَّ الورودَ أمرٌ واجبٌ مقطوعٌ به، فلم يكتفِ التّعبير بذلك فقال سبحانه: ﴿مَّقۡضِيًّا﴾، فجاء التَّعبير هنا بكلام مُتَّصلٍ بالمعنى الّذي أُريد، وهو قوله ﷻ: ﴿مَّقۡضِيًّا﴾؛ أي: لا بُدَّ من إيقاعه، فزادت قوّةُ المعنى وحسُنَ مرادُ الكلام، فإذا كان الورودُ أمرًا واجبًا مقطوعًا به، فما بالك لو كان مَقضيًّا بوقوعه؟ وفي التّقييد بالوصف أيضًا زيادةُ ترهيبٍ ومزيدُ تخويفٍ، وقد جعل الوعيدَ "كالواجب في تحتُّم وقوعه والمقصود المبالغة؛ إذ لا يجب على الله شيء عند أهل السُّنَّة"[1]، فـ"وَعدُ الله تعالى لَمَّا استَحالَ تَطَرُّقُ الخُلفِ إليه جَرى مَجرَى الواجِبِ"[2].

وكلُّ ذلك الإبلاغ في تقرير الوعيد والتّهديد والعقاب والجزاء إنَّما جاء لإبلاغ مُنكِر البعث أنّ ما أنكره واقعٌ عليه، مُصيبُه حتمًا، وهو مواجهةُ هذا الإبلاغ المُنكَر المدحوض بذلك الإبلاغ الحقّ المُؤيَّد؛ ليكونَ شهادةً لِمَن كان له قلبٌ، أو ألقى السّمعَ، وهو شهيد.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الورود والدّخول والوصول:

المعنى المحوريّ للورود يدور حول بلوغ الماء أو الشّيء تدلّيًا أو تقدُّمًا إليه: كورود الماء؛ أي: الوصول إليه وانتهاء السّير عنده، وكالحضور في المكان، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ الإجماع على أنَّ الورودَ ليس بدخولٍ؛ - أي: حتمًا -، وأُضيف لهذا:

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 6/ 174.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 11/ 245.

أنَّ القدْرَ المُستَيقَنَ من معنى الاستعمالات اللّغويّة للتّركيب هو مُجرَّدُ الوصول إلى المكان، "والمُستعمَلَ لمعنى دخول الماء هو الشّروعُ لا الورودُ"[1].

والمعنى المحوريّ للدّخول: "ولوجُ الشّيء أو تغلغلُه في أثناء شيء، كذلك اللّحم، والكلأ، والرّيش، والعصافير في ما وُصِفت به"[2].

والمعنى المحوريّ للوصول "اشتباكُ شيءٍ بشيءٍ؛ أي: ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ حتّى يعلقُه، كالأرض المُمتدّة، والأوصال يمتدُّ بها الجسم"[3]، وبهذا يتبيَّن أنَّ التّعبيرَ بالورود هو ما يناسبُ الحالَ ودلالةَ المقام، ويرشِّحُ عدمَ دخول الفئة المُؤمِنة إلى جهنَّمَ، كما قرر ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾ [الأنبياء: 101].

الحتم والفرض:

المعنى المحوريُّ للحتم "تفتُّت المُتماسِك ظاهرًا على ضعف قِطعًا مُنفصِلةً محدودةَ الامتداد: كتكسُّر الزّجاج، والحتمُ: القضاء من ذلك ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ قضاءً قضاه، وحَكَمَ به، وفصَّلَ القولَ فيه"[4].

والمعنى المحوريّ للفرض "قَطعٌ غائِرٌ غيرُ نافذٍ في جِرمٍ غليظٍ يرسَخُ فيه شيءٌ، كما يستقِرُّ الوَتَرُ والنِّقسُ في الفُرضة ... ، ومن معنى القطع: الفريضةُ: الحصَّةُ المفروضةُ على إنسانٍ بقَدْرٍ معلوم ... ، ومِنَ الأصل يُؤخَذُ فرضُ الشّيء بمعنى إلزامِه"[5]، والسّياقُ يأبى هنا استخدامَ كلمةِ الفرض لِما فيها من معنى الإلزام، وليس على الله إلزام.

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (ورد).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (دخل).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وصل).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حتم).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (فرض).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والثلاثون،
سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والثلاثون، سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 31 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-73-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 31 : المجلد الحادي والثلاثون، سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-73-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9736546 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»